**بسم الله الرحمن الرحيم**

## وقفات مع نقض الدكتور الهواري لرسالة النصيحة السلفية ج٤

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

⬇ أما بعد: فقد تقدم معنا عدد من الوقفات، والملاحظات على رد الدكتور حسن الهواري -وفقه الله- على رسالة (النصيحة السلفية) للشيخ الدكتور عبدالعزيز الريس -وفقه الله-.

🔶 الوقفة الثامنة:

قال الدكتور الهواري -وفقه الله-:

(فإن منهج السلف في اغتفار سيئات أهل العلم وزلاتهم لغلبة حالهم لا أظنه يخفى عليه.

انظر ما قاله الذهبي عن قتادة وأمثاله:

قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٧٠) في ترجمة قتادة: "قُدْوَةُ المفسِّرِيْنَ وَالْمُحَدِّثِيْنَ، وَكَانَ يَرَى القَدَرَ - نَسْأَلُ اللهَ العَفْوَ - وَمعَ هَذَا، فَمَا تَوقَّفَ أَحَدٌ فِي صِدقِه، وَعَدَالَتِه، وَحِفظِه، وَلَعَلَّ اللهَ يَعْذُرُ أَمْثَالَه مِمَّنْ تَلبَّسَ بِبدعَةٍ يُرِيْدُ بِهَا تَعْظِيْمَ البَارِي وَتَنزِيهَه، وَبَذَلَ وِسْعَهُ، وَاللهُ حَكَمٌ عَدلٌ لَطِيْفٌ بِعِبَادِه، وَلاَ يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ، ثُمَّ إِنَّ الكَبِيْرَ مِنْ أَئِمَّةِ العِلْمِ إِذَا كَثُرَ صَوَابُه، وَعُلِمَ تَحَرِّيهِ لِلْحقِّ، وَاتَّسَعَ عِلْمُه، وَظَهَرَ

ذَكَاؤُهُ، وَعُرِفَ صَلاَحُه وَوَرَعُه وَاتِّبَاعُه، يُغْفَرُ لَهُ زَلَلُهُ، وَلاَ نُضِلِّلْهُ وَنَطْرَحُهُ وَنَنسَى مَحَاسِنَه. نَعَم، وَلاَ نَقتَدِي بِهِ فِي بِدعَتِه وَخَطَئِه، وَنَرجُو لَهُ التَّوبَةَ مِنْ ذَلِكَ" اهـ.

هذه طريقة أئمة العلم والورع.

فأين منهج أهل التجريح من هذا العدل؟

وهل في شيوخ أنصار السنة من يرى القدر أو يعتقد خلاف عقيدة السلف؟. ) انتهى.

📌 وهذا الكلام عليه عدد من الملاحظات:

🔷 أولًا: قد أحسن الدكتور الهواري في ظنه بالشيخ الريس؛ أنه لا يخفى عليه منهج السلف في التعامل مع أخطاء أهل العلم، ولكن في المقابل قد يصعب إطلاق نفس الوصف على الدكتور الهواري.

فإن الطريقة التي يعرض بها الدكتور أصول أهل السنة في التعامل مع البدع وأهلها، واعتماده على النقولات غير المحققة عن بعض أهل العلم؛ ينم عن خلط واضح يشوبه شيء من التلبيس، لعل الدكتور لم يقصده إلا أنه واقع للأسف كما سيأتي بيانه.

🔷 ثانيًا: هذا النقل الذي أورده الدكتور من كلام العلامة شمس الدين الذهبي -رحمه الله- فيه إجمال ظاهر، ولم يبين الدكتور قول قتادة -في القدر- الذي اغتفره له أهل العلم، هل كان:

❓قول القدرية الغلاة الذين كفرهم أهل السنة؟ وهذا لا شك في براءة قتادة منه في عدة روايات.

❓أم كان قوله موافقًا قول القدرية المقرين بالعلم، والذين حكم أهل العلم بضلالهم وابتداعهم؟

❓أم كان قولًا اجتهادياً في فرع لا يخرجه من أهل السنة والجماعة، أو قولًا يحتمل معنى صحيحًا؟

❗ولو أجاب الدكتور الهواري عن هذه التساؤلات؛ لما استقام له الاستدلال بكلام العلامة الذهبي على كل حال واحتمال لما يلي:

⬅ الاحتمال الأول:

أن يكون قول التابعي الجليل قتادة بن دعامة السدوسي -رحمه الله- في هذه المسألة له وجه من الصحة، أو هو مما احتمله أهل السنة ولم يبدعوا من قال به. باعتبارها مسألة في فرع لا يخرج به الرجل من أهل السنة.

وإلى ذلك أشار شيخ الإسلام ابن تيميه -رحمه الله-.

قال في مجموع الفتاوى:

"وَقَالَ عبد بن حميد: حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنْ شيبان عَنْ قتادة: {قَدَّرَ فَهَدَى} قَالَ: " لَا وَاَللَّهِ مَا أَكْرَهَ اللهَ عَبْدًا عَلَى مَعْصِيَةٍ قَطُّ وَلَا عَلَى ضَلَالَةٍ وَلَا رَضِيَهَا لَهُ وَلَا أَمَرَهُ وَلَكِنْ رَضِيَ لَكُمْ الطَّاعَةَ فَأَمَرَكُمْ بِهَا وَنَهَاكُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ ".

قُلْت: قتادة ذَكَرَ هَذَا عِنْدَ هَذِهِ الْآيَةِ لِيُبَيِّنَ أَنَّ اللهَ قَدَّرَ مَا قَدَّرَهُ مِنْ السَّعَادَةِ وَالشَّقَاوَةِ كَمَا قَالَ الْحَسَنُ وقتادة وَغَيْرُهُمَا مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا مُتَنَازِعِينَ فِي مَا سَبَقَ مِنْ سَبْقِ تَقْدِيرِ اللهِ وَإِنَّمَا كَانَ نِزَاعُ بَعْضِهِمْ فِي الْإِرَادَةِ وَخَلْقِ الْأَفْعَالِ.

وَإِنَّمَا نَازَعَ فِي التَّقْدِيرِ السَّابِقِ وَالْكِتَابِ أُولَئِكَ الَّذِينَ تَبَرَّأَ مِنْهُمْ الصَّحَابَةُ كَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمَا.

وَذَكَرَ قتادة أَنَّ اللهَ لَمْ يُكْرِهْ أَحَدًا عَلَى مَعْصِيَةٍ.

وَهَذَا صَحِيحٌ، فَإِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ الْمُثْبِتِينَ لِلْقَدَرِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ اللهَ لَا يُكْرِهُ أَحَدًا عَلَى مَعْصِيَةٍ كَمَا يُكْرِهُ الْوَالِي وَالْقَاضِي وَغَيْرُهُمَا لِلْمَخْلُوقِ عَلَى خِلَافِ مُرَادِهِ يُكْرِهُونَهُ بِالْعُقُوبَةِ وَالْوَعِيدِ، بَلْ هُوَ سُبْحَانَهُ يَخْلُقُ إرَادَةَ الْعَبْدِ لِلْعَمَلِ وَقُدْرَتَهُ وَعَمَلَهُ وَهُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ.

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ قتادة قَدْ يُظَنُّ فِيهِ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ الْقَدَرِيَّةِ وَأَنَّهُ لِسَبَبِ مِثْلِ هَذَا اُتُّهِمَ قتادة بِالْقَدَرِ حَتَّى قِيلَ: إنَّ مَالِكًا كَرِهَ لِمَعْمَرٍ أَنْ يَرْوِيَ عَنْهُ التَّفْسِيرَ لِكَوْنِهِ اُتُّهِمَ بِالْقَدَرِ.

وَهَذَا الْقَوْلُ حَقٌّ وَلَمْ يُعْرَفْ أَحَدٌ مِنْ السَّلَفِ قَالَ " إنَّ اللهَ أَكْرَهَ أَحَدًا عَلَى مَعْصِيَةٍ " اهـ

📗 مجموع الفتاوى (١٦/ ١٤٠ - ١٤١)

✍ وقال أيضاً:

"والقَدَرِيَّةُ المُحْتَجُّونَ بِالقَدَرِ عَلى المَعاصِي شَرٌّ مِنَ القَدَرِيَّةِ المُكَذِّبِينَ بِالقَدَرِ، وهُمْ أعْداءُ المِلَلِ. وأكْثَرُ ما أوْقَعَ النّاسَ فِي التَّكْذِيبِ بِالقَدَرِ احْتِجاجُ هَؤُلاءِ بِهِ. ولِهَذا اتُّهِمَ بِمَذْهَبِ القَدَرِ غَيْرُ واحِدٍ ولَمْ يَكُونُوا قَدَرِيَّةً، بَلْ كانُوا لا يَقْبَلُونَ الِاحْتِجاجَ عَلى المَعاصِي بِالقَدَرِ ، كَما قِيلَ لِلْإمامِ أحْمَدَ: كانَ ابْنُ أبِي ذِئْبٍ قَدَرِيًّا، فَقالَ: النّاسُ كُلُّ مَن شَدَّدَ عَلَيْهِمُ المَعاصِي، قالُوا هَذا قَدَرِيٌّ" اهـ

📗 منهاج السنة (٣/ ٢٤)

✍ وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله-:

"وأما أَبُو داوُد فَقالَ لم يثبت عندنا عَن قَتادَة القَوْل بِالقدرِ" اهـ

📗 مقدمة فتح الباري (١/ ٤٣٦)

🔘 وعلى هذا القول لا يكون قتادة رحمه الله قدريًّا ولم يثبت عنه القول بالقدر؛ وإنما تكلم بجمل عيبت عليه.

ومن كانت هذه صفته لا يتناوله كلام الذهبي ووصفه، ولا يصار إلى تبديعه أو تضليله، سواء كان كبيرًا في العلم أو لم يكن.

🚫 وحينها لا يصح للدكتور الهواري الاحتجاج بمثل مقالة العلامة الذهبي -رحمه الله- في الرد على الشيخ عبد العزيز الريس، فإن الشيخ الريس أورد مسائل تتعلق بجماعة أنصار السنة، وأثبت بالدليل أنها من المخالفات لأصول أهل السنة والجماعة، لا سيما في باب هجر أهل البدع ومجانبتهم.

⬅ الاحتمال الثاني:

أن يكون قول قتادة -رحمه الله- موافقًا لقول القدرية الذين بدعهم أهل العلم، وحكموا بضلالهم، وكان أكثرهم بالبصرة، وكان قتادة -رحمه الله- بصريًّا وعده بعضهم من رؤوس هذه الفرقة.

وهؤلاء احتمل جماعة من أهل السنة الرواية عنهم؛ خوفًا من ضياع كثير من السنن المنقولة عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، والعلم المروي عن الصحابة.

✍ قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

"وكَذَلِكَ لَمّا كَثُرَ القَدَرُ فِي أهْلِ البَصْرَةِ فَلَوْ تُرِكَ رِوايَةُ الحَدِيثِ عَنْهُمْ لاندَرَسَ العِلْمُ والسُّنَنُ والآثارُ المَحْفُوظَةُ فِيهِمْ. فَإذا تَعَذَّرَ إقامَةُ الواجِباتِ مِن العِلْمِ والجِهادِ وغَيْرِ ذَلِكَ إلّا بِمَن فِيهِ بِدْعَةٌ مَضَرَّتُها دُونَ مَضَرَّةِ تَرْكِ ذَلِكَ الواجِبِ: كانَ تَحْصِيلُ مَصْلَحَةِ الواجِبِ مَعَ مَفْسَدَةٍ مَرْجُوحَةٍ مَعَهُ خَيْرًا مِن العَكْسِ" اهـ

📗 مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢١٢)

📌 فانظر كيف جعل السبب في النقل عنهم هو الحفاظ على الروايات والآثار، ومثل هذا يصدق حتى في بعض الدعاة إلى البدع المتفق على ضلالهم والتحذير منهم، كما أخرج الإمام البخاري وغيره عن عمران بن حطان شاعر الخوارج، وصاحب الأقوال الخبيثة.

✍️ وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-:

"ولَكِنْ لَمّا اشْتَهَرَ الكَلامُ فِي القَدَرِ، ودَخَلَ فِيهِ كَثِيرٌ مِن أهْلِ النَّظَرِ والعِبادِ صارَ جُمْهُورُ القَدَرِيَّةِ يُقِرُّونَ بِتَقَدُّمِ العِلْمِ وإنَّما يُنْكِرُونَ عُمُومَ المَشِيئَةِ والخَلْقِ. وعَنْ عَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ فِي إنْكارِ الكِتابِ المُتَقَدِّمِ رِوايَتانِ. وقَوْلُ أُولَئِكَ كَفَّرَهُمْ عَلَيْهِ مالِكٌ والشّافِعِيُّ وأحْمَد وغَيْرُهُمْ. وأمّا هَؤُلاءِ فَهُمْ مُبْتَدِعُونَ ضالُّونَ لَكِنَّهُمْ لَيْسُوا بِمَنزِلَةِ أُولَئِكَ؛ وفِي هَؤُلاءِ خَلْقٌ كَثِيرٌ مِن العُلَماءِ والعُبّادِ كُتِبَ عَنْهُمْ العِلْمُ. وأخْرَجَ البُخارِيُّ ومُسْلِمٌ لِجَماعَةٍ مِنهُمْ لَكِنْ مَن كانَ داعِيَةً إلَيْهِ لَمْ يُخَرِّجُوا لَهُ... قالَ أحْمَد: لَوْ تَرَكْنا الرِّوايَةَ عَنْ القَدَرِيَّةِ لَتَرَكْنا أكْثَرَ أهْلِ البَصْرَةِ" اهـ

📗 مجموع الفتاوى (٧/ ٣٨٥ - ٣٨٦).

📌 فانظر إلى تصريح شيخ الإسلام بأن أصحاب هذا القول ضالون مبتدعون، مع أن فيهم علماء وعبادًا.

وتأمل إلى اعتبار الإمام أحمد لكثرة القول بالقدر في أهل البصرة، وليس ذلك خاصاً بقتادة -رحمه الله- دون غيره من أهلها.

◄ وقد اختلفت الروايات عن أهل الحديث في حال قتادة؛ فعده بعضهم من رؤوس الدعاة إلى بدعة القدر

✍ كما جاء عن علي بن المديني قال:

"قُلْتُ لِيَحْيى بْنِ سَعِيدٍ: إنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ -يعني ابن مهدي- يَقُولُ: اتْرُكْ مَن كانَ رَأْسًا فِي البِدْعَةِ يَدْعُو إلَيْها، قالَ يَحْيى: «كَيْفَ تَصْنَعُ بِقَتادَةَ؟ كَيْفَ تَصْنَعُ بِابْنِ أبِي رَوّادَ وعُمَرَ بْنِ ذَرٍّ؟» وعَدَّ يَحْيى قَوْمًا، ثُمَّ قالَ يَحْيى: «هَذا إنْ تَرَكَ هَذا الضَّرْبَ تَرَكَ ناسًا كَثِيرًا» " اهـ

📗 مسند ابن الجعد ص١٦٤، والضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ٨)، والكفاية للخطيب ص١٢٨.

✍ قال الخطيب البغدادي -رحمه الله-:

" قالَ عَلِيُّ بْنُ المَدِينِيِّ: «لَوْ تَرَكْتُ أهْلَ البَصْرَةِ لِحالِ القَدَرِ، ولَوْ تَرَكْتُ أهْلَ الكُوفَةِ لِذَلِكَ الرَّأْيِ، يَعْنِي التَّشَيُّعَ؛ خَرِبَتِ الكُتُبُ» قَوْلُهُ: خَرِبَتِ الكُتُبُ: يَعْنِي لَذَهَبَ الحَدِيثُ" اهـ

📗 الكفاية ص١٢٩.

وهذا الأثر يرويه الخطيب بإسناد مظلم؛ إلا أن معناه موافق لما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- أن الدافع إلى الرواية عن قدرية البصرة وغيرهم من أهل البدع؛ هو حفظ الحديث، والخوف من ضياعه.

ولا شك أن هذه العلة لا علاقة لها بما ذكره الذهبي -رحمه الله- من كون الرجل كبيرًا في العلم مانعًا من تضليله، بل الذهبي نفسه ناقض كلامه هذا كما سيأتي إن شاء الله -إن اعتبرناه قاعدة عامة ومنهجًا معتدلًا كما يحاول الدكتور الهواري أن يصور لقرائه!-.

ومن أئمة الحديث من عامل قتادة -رحمه الله- معاملة المبتدع! منهم التابعي الكبير طاوس بن كيسان.

قال ابن أبي خيثمة -رحمه الله-:

"حَدَّثَنا مُحَمَّد بْن بَكّار، قال: حدثنا عنبسة بْن عَبْد الواحد، عَنْ حنظلة بْن أبي سُفْيان، قالَ: كنت أرى طاوسًا إذا أتاه قَتادَة يفر منه، وكان قَتادَة يتهم بالقدر." اهـ

تاريخ ابن أبي خيثمة (٣/ ٣٠٩)، وإسناده رجاله ثقات.

ومن أئمة الحديث من جعل قتادة -رحمه الله- مقبول الرواية؛ لكونه لم يكن داعية إلى بدعته، وإلا فلا يكتب حديثه!

وأورد ذلك الذهبي نفسه! ولكن في ترجمة هشام الدستوائي،

قال الذهبي -رحمه الله-:

"قالَ الحافِظُ مُحَمَّدُ بنُ البَرْقِيِّ: قُلْتُ لِيَحْيى بنِ مَعِينٍ: أرَأيتَ مَن يُرْمى بِالقَدَرِ، يُكْتَبُ حَدِيثُه؟

قالَ: نَعَمْ، قَدْ كانَ قَتادَةُ، وهِشامٌ الدَّسْتُوائِيُّ، وسَعِيدُ بنُ أبِي عَرُوبَةَ، وعَبْدُ الوارِثِ ... - وذَكَرَ جَماعَةً - يَقُولُونَ بِالقَدَرِ، وهُم ثِقاتٌ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُم، ما لَمْ يَدْعُوا إلى شَيْءٍ." اهـ

سير أعلام النبلاء (٧/ ١٥٣).

قال الذهبي معلقاً على هذا الأثر:

" قُلْتُ: هَذِهِ مَسْألَةٌ كَبِيرَةٌ، وهِيَ: القَدَرِيُّ، والمُعْتَزِلِيُّ، والجَهْمِيُّ، والرّافِضِيُّ، إذا عُلِمَ صِدْقُهُ فِي الحَدِيثِ وتَقْواهُ، ولَمْ يَكُنْ داعِيًا إلى بِدْعَتِهِ، فالَّذِي عَلَيْهِ أكْثَرُ العُلَماءِ قَبُولُ رِوايَتِهِ، والعَمَلِ بِحَدِيثِهِ، وتَرَدَّدُوا فِي الدّاعِيَةِ، هَلْ يُؤْخَذُ عَنْهُ؟

فَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الحُفّاظِ إلى تَجَنُّبِ حَدِيثِهِ، وهُجْرانِهِ.

وقالَ بَعْضُهُم: إذا عَلِمْنا صِدْقَهُ، وكانَ داعِيَةً، ووَجَدْنا عِنْدَهُ سُنَّةً تَفَرَّدَ بِها، فَكَيْفَ يَسُوغُ لَنا تَرْكُ تِلْكَ السُّنَّةِ؟

فَجَمِيعُ تَصَرُّفاتِ أئِمَّةِ الحَدِيثِ، تُؤْذِنُ بِأنَّ المُبتَدِعَ إذا لَمْ تُبِحْ بِدعَتُه خُرُوجَه مِن دائِرَةِ الإسْلامِ، ولَمْ تُبِحْ دَمَهُ، فَإنَّ قَبُولَ ما رَواهُ سائِغٌ.

وهَذِهِ المَسْأَلَةُ لَمْ تَتَبَرْهَنْ لِي كَما يَنْبَغِي، والَّذِي اتَّضَحَ لِي مِنها: أنَّ مَن دَخَلَ فِي بِدعَةٍ، ولَمْ يُعَدَّ مِن رُؤُوسِها، ولاَ أمْعَنَ فِيها، يُقْبَلُ حَدِيثُه، كَما مَثَّلَ الحافِظُ أبُو زَكَرِيّا بِأُولَئِكَ المَذْكُورِينَ، وحَدِيثُهُم فِي كُتُبِ الإسْلاَمِ لِصِدْقِهِم وحِفْظِهِم" اهـ

📗 سير أعلام النبلاء (٧/ ١٥٣ - ١٥٤)

📌 وكلام الإمام يحيى بن معين رحمه الله بين ظاهر في أن مثل قتادة لو ثبت عنده أنه داعية إلى بدعته فلا يكتب حديثه! وهذا يناقض ما ذكره الذهبي سابقًا من قوله في الكبير في العلم: (ولا نضلله ولا نطرحه) وغير ذلك مما يحاول الدكتور الهواري أن يجعله منهجًا عدلًا وقاعدة عامة لأهل السنة.

💡 وانظر إلى تأدب العلامة الذهبي وتورعه، واعترافه أن هذه المسألة لم تتضح له بالكامل؛ أين هو ممن يتشبث ببعض أقواله المجملة فيها؟

💢 وتأمل في هذا الاختلاف الشديد في حال قتادة -رحمه الله- وتعدد آراء وأقوال أئمة السنة فيه، ثم انظر كيف عمد الدكتور الهواري إلى قول الذهبي، دون تحقيق وتمحيص؛ ليحاكم إليه الشيخ عبدالعزيز الريس دون باقي أقوال الأئمة التي مر ذكرها.

📌 ولو أن الدكتور الهواري اختار لنفسه قول الذهبي في حال قتادة لهان الأمر. أما أن ينصبه كمنهج لأهل العدل أو منهجًا للسلف بعموم ويقول (هذه طريقة

أئمة العلم والورع)!، ثم يعرض بمن خالفه وينسبه إلى الغلو والجرح، فهذا هو التلبيس الذي مر معنا أن الدكتور قد وقع فيه.

⁉ فهل الدكتور الهواري يتهم طاوسًا، وابن معين، وغيرهم من الأئمة بمخالفة منهج السلف والعدل والورع؟ أم يتهمهم بموافقة من يسميهم بالجراحين؛ هذه الطائفة الجائرة المنحرفة في نظره؟!

🔷 ثالثًا: العلامة الذهبي -رحمه الله- قد أورد في سيره جماعة من أكابر العلماء؛ ممن حكم السلف بضلالهم، وانحرافهم بوقوعهم في بعض البدع، نكتفي منهم بمثالين:

⬅ المثال الأول:

الحسن بن صالح بن حي:

✍ قال عنه العلامة الذهبي:

"الإمامُ الكَبِيرُ، أَحَدُ الأَعْلاَمِ، أَبُو عَبْدِاللهِ الهَمْدانِيُّ، الثَّوْرِيُّ، الكُوفِيُّ، الفَقِيهُ، العابِدُ، أَخُو الإمامِ عَلِيِّ بنِ صالِحٍ.

وأمّا البُخارِيُّ فَنَسَبَهُ، فَقالَ: الحَسَنُ بنُ صالِحِ بنِ صالِحِ بنِ مُسْلِمِ بنِ حَيّانَ.

وقالَ أَبُو أَحْمَدَ بنُ عَدِيٍّ: الحَسَنُ بنُ صالِحِ بنِ صالِحِ بنِ حَيِّ بنِ مُسْلِمِ بنِ حَيّانَ.

قُلْتُ: هُوَ مِن أَئِمَّةِ الإسْلاَمِ، لَوْلاَ تَلَبُّسُهُ بِبِدعَةٍ." اهـ

سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٦١)

وروى الذهبي وغيره آثارًا عجيبة في ترجمته؛ تحكي شدة ورعه، وعبادته، وضبطه للحديث، حتى كان يشبه بسفيان الثوري، بل بسعيد بن جبير!

ومع ذلك لما تبين للسلف أنه يرى الخروج على الحكام الظلمة، وترك صلاة الجمعة خلفهم؛ هجره جماعة من أئمة السنة، وحذروا منه، وطعنوا في دينه، ولم يعملوا معه تلك القاعدة العجيبة التي يحاول الدكتور الهواري -وفقه الله- أن ينسبها إليهم؛ ألا وهي عدم تضليل الكبير في العلم.

قال الذهبي:

"كانَ زائِدَةُ يَجْلِسُ فِي المَسْجِدِ، يُحَذِّرُ النّاسَ مِنِ ابْنِ حَيٍّ، وأصْحابِه.

قالَ: وكانُوا يَرَوْنَ السَّيْفَ.

قالَ أبُو صالِحٍ الفَرّاءُ: حَكَيتُ لِيُوسُفَ بنِ أسْباطٍ عَنْ وكِيعٍ شَيْئًا مِن أمرِ الفِتَن، فَقالَ: ذاكَ يُشْبِهُ أُسْتاذَهُ.

يَعْنِي: الحَسَنَ بنَ حَيٍّ.

فَقُلْتُ لِيُوسُفَ: أما تَخافُ أنْ تَكُونَ هَذِهِ غِيبَةً؟

فَقالَ: لِمَ يا أحْمَقُ، أنا خَيْرٌ لِهَؤُلاءِ مِن آبائِهِم وأُمَّهاتِهِم، أنا أنْهى النّاسَ أنْ يَعْمَلُوا بِما أحْدَثُوا، فَتَتْبَعُهُم أوْزارُهُم، ومَن أطْراهُم كانَ أضَرَّ عَلَيْهِم.

عَبْدُ اللهِ بنُ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ: سَمِعْتُ أبا مَعْمَرٍ يَقُولُ:

كُنّا عِنْدَ وكِيعٍ، فَكانَ إذا حَدَّثَ عَنْ حَسَنِ بنِ صالِحٍ، أمْسَكْنا أيْدِيَنا، فَلَمْ نَكْتُبْ، فَقالَ: ما لَكُم لاَ تَكتُبُونَ حَدِيثَ حَسَنٍ؟

فَقالَ لَهُ أخِي بِيَدِهِ هَكَذا، يَعْنِي: أنَّهُ كانَ يَرى السَّيْفَ.

فَسَكَتَ وكِيعٌ." اهـ

السير (٧/ ٣٦٤)

وقال الذهبي:

"دَخَلَ الثَّوْرِيُّ يَوْمَ الجُمُعَةِ مِنَ البابِ القِبْلِيِّ، فَإذا الحَسَنُ بنُ صالِحٍ يُصَلِّي، فَقالَ: نَعُوذُ بِاللهِ مِن خُشُوعِ النِّفاقِ، وأخَذَ نَعْلَيْهِ، فَتَحوَّلَ إلى سارِيَةٍ أُخْرى.

وقالَ العَلاَءُ بنُ عَمْرٍو الحَنَفِيُّ، عَنْ زافِرِ بنِ سُلَيْمانَ:

أرَدْتُ الحجَّ، فَقالَ لِيَ الحَسَنُ بنُ صالِحٍ: إنْ لَقِيتَ أبا عَبْدِ اللهِ سُفْيانَ الثَّوْرِيَّ بِمَكَّةَ، فَأقْرِهِ مِنِّي السَّلاَمَ، وقُلْ: أنا عَلى الأمْرِ الأوَّلِ.

فَلَقِيتُ سُفْيانَ فِي الطَّوافِ، فَقُلْتُ: إنَّ أخاكَ الحَسَنَ بنَ صالِحٍ يَقْرَأُ عَلَيْكَ السَّلاَمَ، ويَقُولُ: أنا عَلى الأمْرِ الأوَّلِ.

قالَ: فَما بالُ الجُمُعَةِ.

قُلْتُ: كانَ يَترُكُ الجُمُعَةَ، ولاَ يَراها خَلْفَ أئِمَّةِ الجَوْرِ بِزَعْمِهِ.

عُبَيْدُ بنُ يَعِيشَ: عَنْ خَلاَّدِ بنِ يَزِيدَ، قالَ:

جاءنِي سُفْيانُ، فَقالَ: الحَسَنُ بنُ صالِحٍ مَعَ ما سَمِعَ مِنَ العِلْمِ وفَقُهَ يَتْرُكُ الجُمُعَةَ، ثُمَّ قامَ، فَذَهَبَ.

أبُو سَعِيدٍ الأشَجُّ: سَمِعْتُ ابْنَ إدْرِيسَ: ما أنا وابْنُ حَيٍّ؟ لاَ يَرى جُمُعَةً ولاَ جِهادًا.

مُحَمَّدُ بنُ غَيْلاَنَ: عَنْ أبِي نُعَيْمٍ، قالَ:

ذُكِرَ الحَسَنُ بنُ صالِحٍ عِنْدَ الثَّوْرِيِّ، فَقالَ: ذاكَ رَجُلٌ يَرى السَّيْفَ عَلى أُمَّةِ مُحَمَّدٍ -ﷺ-.

قالَ يُوسُفُ بنُ أسْباطٍ: كانَ الحَسَنُ بنُ حَيٍّ يَرى السَّيْفَ.

وقالَ الخُرَيْبِيُّ: شَهِدتُ حَسَنَ بنَ صالِحٍ وأخاهُ، وشَرِيكٌ مَعَهُم، فاجْتَمَعُوا إلَيْهِ إلى الصَّباحِ فِي السَّيْفِ." اهـ

السير (٧/ ٣٦٣)

المثال الثاني:

الحسين الكرابيسي:

قال عنه العلامة الذهبي -رحمه الله-:

"العَلاَّمَةُ، فَقِيهُ بَغْدادَ، أَبُو عَلِيٍّ الحُسَيْنُ بنُ عَلِيِّ بنِ يَزِيدَ البَغْدادِيُّ، صاحِبُ التَّصانِيفِ.

سَمِعَ: إسْحاقَ الأزْرَقَ، ومَعْنَ بنَ عِيسى، ويَزِيدَ بنَ هارُونَ، ويَعْقُوبَ بنَ إبْراهِيمَ.

وتفَقَّهَ بِالشّافِعِيِّ.

رَوى عَنْهُ: عُبَيْدُ بنُ مُحَمَّدٍ البَزّازُ، ومُحَمَّدُ بنُ عَلِيٍّ فُسْتُقَةُ.

وكانَ مِن بُحُورِ العِلْمِ، ذَكِيًّا، فَطِنًا، فَصِيحًا، لَسِنًا.

تَصانِيفُهُ فِي الفُرُوعِ والأُصُولِ تَدُلُّ عَلى تَبَحُّرِهِ، إلاَّ أَنَّهُ وقَعَ بَيْنَهُ وبَيْنَ الإمامِ أَحْمَدَ، فَهُجِرَ لِذَلِكَ، وهُوَ أَوَّلُ مَن فَتَقَ اللَّفْظَ، ولَمّا بَلَغَ يَحْيى بنَ مَعِينٍ أَنَّهُ يَتَكَلَّمُ فِي أَحْمَدَ، قالَ: ما أَحْوَجَهُ إلى أَنْ يُضْرَبَ، وشَتَمَهُ.

قالَ حُسَيْنٌ فِي القُرْآنِ: لَفْظِي بِهِ مَخْلُوقٌ، فَبَلَغَ قَوْلُهُ أَحْمَدَ، فَأَنْكَرَهُ، وقالَ: هَذِهِ بِدْعَةٌ." اهـ

سير أعلام النبلاء (١٢/ ٨٠ - ٨١)

وقال الذهبي أيضًا في ترجمة الكرابيسي:

"قالَ ابْنُ عَدِيٍّ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بنَ عَبْدِ اللهِ الصَّيْرَفِيَّ الشّافِعِيَّ يَقُولُ لِتَلاَمِذَتِهِ:

اعْتَبِرُوا بِالكَرابِيسِيِّ، وبِأَبِي ثَوْرٍ، فالحُسَيْنُ فِي عِلْمِهِ وحِفْظِهِ لاَ يَعْشِرُهُ أَبُو ثَوْرٍ، فَتَكَلَّمَ فِيهِ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ فِي بابِ مَسْأَلَةِ اللَّفْظِ، فَسَقَطَ، وأَثْنى عَلى أَبِي ثَوْرٍ، فارْتَفَعَ لِلُزُومِهِ لِلسُّنَّةِ" اهـ

📗 سير أعلام النبلاء (١٢/ ٨٢)

📍 فانظر إلى علو كعب هذا الرجل الذي درس الفقه على الشافعي نفسه، ووصف العلماء له بأنه كان من بحور العلم، ومع ذلك أسقطه عامة أهل السنة.

📌 ولا أظن أحدًا من جماعة أنصار السنة السودانية منذ إنشائها إلى يوم الناس هذا بلغ من سعة العلم، والفقه، وضبط الحديث؛ أن يقارن بأمثال الحسن بن صالح، والكرابيسي، ولم يزعم ذلك الدكتور ولا غيره، مع علو إسنادهما فأحدهما من تلاميذ شعبة، والثاني من أصحاب الشافعي الإمام. ومع ذلك لم يمنع ما سبق من إسقاطهما، والتحذير منهما، ونسبتهما إلى البدع وأهلها؛

⁉️ فما بال الدكتور الهواري -وفقه الله- مع ما اشتهر عنه من تحقيق للمسائل العلمية؛ يلجأ إلى الاعتماد على مثل ذلك الكلام المجمل، أتراه لم يقف على ما ذكرنا من تراجم العلماء وموقف السلف منهم؟

🔷 رابعًا: كثير ممن يحاول مناقضة مذهب السلف في هجر أهل البدع والتحذير منهم -ولست أعني شخص الدكتور الهواري- تجدهم يتعلقون بعبارات العلامة

الذهبي -رحمه الله- في تراجمه في "سير أعلام النبلاء"، والتي قد يشوبها شيء من الخطأ، دعك من أن توضع كضوابط للتفريق بين مذهب السلف وما يخالفه.

💎 فقد سئل الشيخ الإمام عبدالعزيز بن باز -رحمه الله- عن قول منسوب للذهبي في عدم تكفيره لبعض الجهمية، فقال -رحمه الله-:

"الذهبي ليس من أهل الفقه والبصيرة، الذهبي عالم من الوسط، يعتني بالحديث فقط، يعتني بمصطلح الحديث" اهـ

📗 نقله علي حسن الحلبي في رسالته الأسئلة النجدية في مسائل الإيمان ص٤٦-٤٧ نقلًا من شريط الدمعة البازية.

✍️ وعلق عليه الحلبي -رحمه الله- في الحاشية:

"يريد -[يعني الشيخ ابن باز] رحمه الله- أنه [يعني الذهبي] ليس متخصصًا بالمقالات والفرق، والمذاهب؛ فلا تؤخذ عنه هذه المطالب" اهـ

📗 الأسئلة النجدية حاشية ص٤٦

💢 ولم يكن حرصي على نقل كلام الحلبي -رحمه الله- إلا لكون الدكتور الهواري ممن يعظمه ويبجله، فقد قال فيه:

بصحبة شيخنا العلي الحسن

الحلبي السلفي الأثري

ولست من يمدح ذي! الرسوخ

في وجهه أنعم بهم شيوخي

📌 فكان حريًا بالدكتور الهواري -وفقه الله- أن ينتقي ما يورده مادام أنه تصدى للكتابة والرد على رسالة الشيخ الدكتور عبد العزيز الريس، التي سلك فيها طريق التأصيل العلمي والتحقيق، فإن الريس -على سبيل المثال- ذكر مسألة هجر المبتدع بأدلتها من الكتاب والسنة والإجماع، وذكر طرفًا من أقوال السلف في تبديع بعض من خالف في هذا الأصل العظيم.

⛔ أين ذلك من عبارات الدكتور الهواري المرسلة؛ المبنية على آرائه الشخصية، وطعوناته في نيات مخالفيه، واستدلالاته المجملة التي لا تشبه سبيل المحققين؟

🔷 خامسًا: قول الدكتور الهواري -وفقه الله- (وهل في شيوخ أنصار السنة من يرى القدر أو يعتقد خلاف عقيدة السلف؟)

❗ هذا السؤال من الدكتور الهواري إجابة شطره الأول هي النفي، فلسنا نعلم قدريًا في صفوف الجماعة ومشايخها -وفقهم الله للخير-.

❗ أما الشطر الثاني من سؤال الدكتور فعجيب -خصوصًا وهو صادر ممن قرأ رسالة الشيخ الريس الموجهة للجماعة-.

🔘 فلا شك أن من جماعة أنصار السنة -مشايخًا وأفرادًا - من هو يخالف عقيدة السلف؛ تارة في باب معاملة أولياء الأمور، وتارة في باب الكلام على صحابة النبي -صلى الله عليه وسلم- والخوض بالباطل في الفتن التي جرت بينهم، وتارة في باب التعامل مع أهل البدع.

📌ومن رؤوس هذا القسم الأخير الدكتور حسن الهواري -وفقه الله- صاحب التأصيل الغريب المتناقض في الاستعانة بأهل البدع، واستضافتهم، وتنصيبهم لإلقاء المحاضرات على المنابر، وزعم الدكتور أنه لا نص يمنع منه!

🖊وسبق أن وعدنا القارئ أن نقف على ذاك التأصيل بالتفصيل في مقالات لاحقة بإذن الله تعالى.

📣 تنبيه أخير:

ففي ختام هذا المقال يؤسفني أن أعلن للقارئ أن الدكتور حسن الهواري لم يتوقف عند استخدام كلام الذهبي المجمل في الاعتذار لكبار مشايخ جماعته فحسب؛ كلا !

بل توسع جدًا فجعله قاعدة للتعامل مع أفراد جماعة أنصار السنة بإطلاق! لم يفرق فيه بين عالمهم وجاهلهم.

💢 قارن ذلك -أخي القارىء الحصيف- بما يعامل به الدكتور مخالفيه من أهل السنة، ممن ليسوا من أفراد جماعته، فهم جرَّاحون أقزام متشفون، تحركهم جهات يهودية ورافضية!

🔶 وفي المقال القادم -إن شاء الله- وقفات مع هذا الميزان المختل، إضافة إلى ما ذكره الدكتور عن القنطرة، والشيخين أبي زيد والهدية -رحمهما الله تعالى-.

عبد الله الحساني

٢٥ ذو القعدة ١٤٤٣